المدرسة الكلاسيكية – الليبرالية–

تجري الاشارة الى فكر جون لوك عند الحديث عن الجوانب السياسية للمدرسة الكلاسيكية وفي جوانبها الاقتصادية لفكر آدم سمث و ديفيد ريكاردو التي كانت تقنن مستلزمات الرأسمالية الصناعية في أنكلترا بعد الثورة الصناعية ، "آدم سمث" 1723 – 1790،وديفيد ريكاردو ومالتس وجون ستيوارت مل .

وهي ترتكز في جوانبها السياسية على ثلاث اسس:

أ– فصل الدين عن الدولة .

بـ– التعددية البرلمانية "الديمقراطية".

جـ– ضمان حرية الافراد .[1]

وهي تبحث في طبيعة الحكم ، هل هي "تعاقدية ، او ائتمانية" بين الحاكم والمحكوم ام حق مطلق للحاكم ، وهذا البحث ادى الى التحليل في احوال وانظمة الحكم السائدة في اوربا ، حيث الصراع آن ذاك بين الملكيات والقوى البرلمانية ، فالملكية كانت تعتبر " الحكم حقها المطلق الموروث ، والممنوح لها من خالق الكون، وحكمها بمشيئة إلهية" وهو في هذه الحالة ، ليس مسؤولا تجاه المحكوم بشئ .

اما القوى البرلمانية فقد رفضت ادعاء هذا الحق وقررت ان الحكم ليس حكرا لفئة معينة "دون غيرها" ، وأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة "ائتمانية تعاقدية" وتذهب هذه الافكار، ان الانسان له حقوق طبيعية في الحرية والكرامة وحب الاقرار ، بأن الحكم يجب ان يكون مبنيا على رضا المحكوم، فالشعب هو مصدر الحكم، والحكم حينئذ مسألة امانة لا مسألة حق للحاكم. ويبدو إن مسألة سوء استعمال السلطة قديمة ، قدم التاريخ البشري وأختلف حولها المفكرون، فأفلاطون على سبيل المثال ، كان يرى إن المشكلة، تحل اذا اجتمعت السلطة والفلسفة* في شخص واحد . غير ان "توماس هوبز" وقف بالضد من ذلك، ورفض معادلة

---

[1] سمث، **مرج سابق** ، ص 215.

"افلاطون" مشددا ان السلطة وحدها ، هي العنصر الاهم في بناء مجتمع مستقر، وهو أيضاً كان معارضاً للحل الليبرالي ، وفلسفته التي تقوم على ان هناك علاقة عكسية بين الحرية والاستقرار، وهو يعطي "هوبز" الحاكم سلطة شبه مطلقة ، مشيرا الى ان بدون السلطة المطلقة ، لا نظام ولا استقرار ولا أمان... اما الحل الليبرالي الذي وضعه "جون لوك" وطوره "مونتسيكو"، يرفض حصر الخيارات، بأفكار "هوبز" ويقدمان خياراً ثالثاً ، وهو حكم القانون وسيادته وأصلاح مؤسسات المجتمع وتطويرها .

وفي الجوانب الاقتصادية فقد وضعت الفلسفة الليبرالية منهاج عمل لتنظيم الشؤون الاقتصادية في المجتمع، وشكلت اطارا نظريا وفكريا، تنطبق فيها مجموعة السياسات الاقتصادية "الجزئية والكلية"، التي تتحكم بمجموع النشاطات الاقتصادية في المجتمع ، ودعت الى عدم تدخل الدولة في الاقتصاد والى حرمانها من تولي وظائف صناعية اوتجارية ولا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية ، التي تقوم بين الافراد او الطبقات او الفئات او الامم، والسبب في هذه النظرة، حسب "آدم سمث" هي تضرر المصلحة الاقتصادية الفردية والجماعية متى تدخلت الدولة. وبنى "سمث" فرضيته في ذلك ، الى إن المحرك الوحيد للانسان، والدافع الذي تكمن ورائه، كل تصرفاته الطوعية هو الرغبة في خدمة مصالحه وأرضاء إرادته ، وأعتبر ان الاقتصاد تنظمه مجموعة قوانين خاصة ، كقانون العرض والطلب وقوانين الطبيعة الانسانية ، وكانت لديه قناعة تامة ، إن هذه القوانين ، أذا ماسمح لها ان تأخذ مجراها دون تدخل الدولة ، تقوم بمهامها على اكمل وجه ، فتخدم مصلحة المجتمع وتحقق رغبات الفرد.

وعلى ما يبدو ان آدم سمث ، وضع هذه القوانين بقناعته وتصميمه ، في انها تشكل نظاما غائيا متعمدا ، وحقيقة الامر ، هي ليست كذلك او على الاقل هذه افكاره ، في ظل نظام اقتصاد السوق الحره ، لا تسمح للدولة الحارسة او الراعية إلا بالوظائف التالية :

أ- الوظيفة الاولى : حددت في البنية الاساسية "القاعدة التحتية" من طرق وجسور ، وشبكة مياه وصرف صحي ... وغيرها من الانشطة الخدمية .

بـ- الوظيفة الثانية : الحفاظ على توفير الامن والأستقرار الداخلي ، وحماية الديمقراطية وضمان تحقيق الحياة السياسية.

جـ- الوظيفة الثالثة: الدفاع عن الوطن من الاعتداءات الخارجية. وتبلور هذا الفكر في اوربا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وشكل فلسفة سياسية واقتصادية، تأسست على التقليد التنويري كما ذكرنا الذي حاول الاحاطة بقيود السلطة السياسية،وتعريف ومساندة "الحرية الشخصية والملكية الخاصة" ويعتبر ذلك بمثابة برنامج أيديولوجي للبرجوازية الصاعدة من رماد الاقطاع، وعن حاجتها الملحة اقتصاديا وسياسيا لتحطيم كافة الحواجز والعراقيل القائمة في طريقها، المقترنة بطبيعة وقوانين وآليات النظام الاقطاعي المدعوم من الاكليروس الكنسي، القسري الذي لم يعد مناسبا آنذاك للطموحات الجديدة ولمقتضيات حركة رأس المال في نهوضه وتوسعه،وبما ان تلك الضرورات في مستوى البنية التحتية كان لا بد لها من تحولات كبرى تناسبها في مستوى البناء الفوقي .

ويستند هذا النظام على مجموعة من المصادر التي تقدم القاعدة الفكرية التي يرتكز عليها النظام الجديد ، والذي تنبع منها مجموعة من المعاني والتفسيرات المتعلقة بالعديد من الوظائف والخصائص، واسلوب سير النظام الاقتصادي وكيفية ادائه لوظائفه لتحقيق الارباح.

بالاضافة لتقويض وتدمير آليات النظام القديم الذي كانت "النباله" فيه عنوانا لـ "أمتياز" كما كانت "الحقوق" هي المعادل الموضوعي لـ "حيازة الارض" وبشروا نظريا بمجتمع جديد وانظمة سياسية بديلة عن انظمة القرون الوسطى ، بحيث ادت هذه الانظمة الى نزع الصفة الالهية عن سلطة الملوك ، وعزلت الدين عن الدولة ، واحدثت نظاماً اجتماعياً مصدر الثروة فيه " رأس المال" القائم على الملكية الخاصة وحرية السوق المستندة الى حرية المنافسة.

وقد ابرز آدم سمث "1790" الليبرالية الاقتصادية ، وهي الحرية المطلقة في المال دون تقييد او تدخل من الدولة ومنعها من تولي وظائف صناعية او تجارية وتبنت الليبرالية شعار الثورة الفرنسية " دعه يعمل " وهذه في الحرية الاقتصادية ودعه يمر في الحرية السياسية .

ويعتبر كتاب "ثروة الامم" لآدم سمث ، اول كتاب يدرس في علم الاقتصاد الذي اقتبس افكاره من الطبيعة الانسانية بشكل ملحوظ من الافتراضات الليبرالية والعقلانية ، وكان له اسهامه المؤثر في الجدل حول الدور المرغوب فيه للحكومة داخل المجتمع المدني ، ومثل جوانب اخرى من الليبرالية الاولى كان ظهور علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في بريطانيا كما وتبنت هذه الافكار ايضا الولايات المتحدة الامريكية .[2]

كما وجاء كتاب" سمث" في وقت فرضت فيه الحكومة قيودا صارمةعلى النشاط الاقتصادي في ظل الراسمالية الماركنتيلية "التجارية" التي كانت مسيطرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر حيث تدخلت الحكومات في الحياة الاقتصادية من اجل تشجيع التصدير والحد من الاستيراد . كما ويأتي الكتاب ردا على الفيزوقراطية الفرنسية التي أكدت على ضرورة قيام علاقات توازن في الاقتصاد الوطني وتطوير الزراعة على الضد من التجارة الخارجية وبناء صناعة موجهه نحو التصدير ، وراحوا يبحثون في الطبيعة من ناحية توزيع الثروة وتحت شعار "دعه يعمل دعه يمر" اودع الاموروحدها تسير، فالطبيعة كفيلة بالتوازن .

وجاء "سمث" ليقول بأن، الاقتصاد يكون في اوج نشاطه مع عدم تدخل الدولة . وفي رأيه ،ان السوق تعمل حسب رغبات وقرارات الافراد الاحرار ، وان الحرية في السوق هي حرية الاختيار، مقدرة المنتج على اختيار السلعة التي يصنعها ، ومقدرة العمال على اختيار اصحاب الاعمال، ومقدرة المستهلك على اختيار السلع والخدمات للشراء ، فالعلاقات في هذه الاسواق بين صاحب العمل والعمال وبين البائعين والمستهلكين علاقات تطوعية او عقدية.

وتقوم النظرية الاقتصادية الليبرالية، على فكرة "الرجل الاقتصادي" وهي ان الانسان يسعى الى اكبر قدر من المنفعة، وذلك بالكسب المادي، كما واستخدموا في مراحل لاحقة فكرة" اليد الخفية" لشرح كيف إن المشكلات الاقتصادية تحل مثل البطالة والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات – يمكن القضاء عليها من خلال آليات السوق ،وهكذا يمكن القول، ان الليبرالية الاقتصادية والسياسية الاكلاسيكية نمت وترعرعت في رحم النظام الراسمالي، كنتاج لمرحلة

---

[2] سميث ، **مرجع سابق** ، ص 240.

السوق الراسمالية ولتبرير المفهوم النظري لحقوق الطبقة البرجوازية الصاعدة والتي بدورها استندت الى العديد من النظريات ، كنظرية الحقوق والحريات الطبيعية ونظرية العقد الاجتماعي، والنظريات التجريدية. [3]

– فأذا كانت الماركنتيلية فيما يتعلق الامر بالعلاقات الاقتصادية الدولية الرأسمالية ، كانت تعكس على نحو مكشوف وسافر وجهات نظر البلد القوي المهيمن ، الذي تبوأ موقفا متفوقا على مواقع البلدان الاخرى ، ويسعى الى استغلالها .

– كانت الفيزيوقراطية تعبر عن وجهة نظر الدفاعية للبلدان الاقل نجاحا، المتخلفة عن الركب ، المطالبة بالمساوات في العلاقات الدولية والتي تحتاج الى سياسة اقتصادية توجه انظارها بقدر اكبر الى الداخل .

فكان علم اقتصاد "سمث و ريكاردو " البرجوازي الكلاسيكي ، قد وضع الاقتصاد الدولي على نحو يوحي وكأنه يعبر عن مصالح الجميع بما في ذلك مصالح الشركاء الاضعف ، مع ان وصفه كان ينطلق من مصالح البلد الاكثر صراع بين الطبقات .

أ–نظرية النفقات المطلقة لادم سميث:

يمكن القول ان كل دولة تنتج السلع التي تتفوق في إنتاجها من أجل إشباع حاجياتها الداخلية ، تبادل الفائض مع العالم الخارجي مقابل استيراد السلع التي يكون إنتاجها غير ملائم أو لا تستطيع إنتاجه مطلقا ، و مما سبق يمكن القول أنه تكون لدولة بالنسبة للدول الأخرى ميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة حين تتمتع مواردها الاقتصادية بكفاءة عالية في إنتاج تلك السلعة ، في ظل التجارة الدولية الحرة، يؤمن آدم سميث من ترسيخ نوع من تقسيم العمل الدولي باعتباره هو الذي يحكم قدرة الدولة الإنتاجية ، و يوجهها الوجهة الاقتصادية الصحيحة . ويمثل تقسيم العمل هذا ربحا للعالم ككل. فزيادة الإنتاج وبالتالي الثروة على المستوى العالمي يكون أكثر في حالة تخصص في إنتاج السلع المناسبة حسب الظروف الملائمة لكل دولة وبيئتها و خبرتها و إستعدادها لإنتاج تلك السلعة ، ومعنى

---

[3] سميث ، **مرجع سابق** ، ص 245.

التكاليف المطلقة هي أقل كلفة تنفق في سلعة واحدة ينتجها بلدان معا و لاتختلف هذه الكلفة عن الكلفة العادية إلا من حيث مقدارها إذا ما قورنت معا.[4]

مثال آدم سميث :

يفترض في نظريته أن انجلترا و البرتغال ينتجان سلعتين هما النسيج والخمر وأن ثمن السلعتين قبل قيام التجارة بينهما على الشكل التالي :

السلعة / البلد	النسيج	**الخمر**
انجلترا	2 جنيه / الوحدة	1 جنيه / الوحدة
البرتغال	4 جنيه / الوحدة	½ جنيه / الوحدة

1- كلفة النسيج في إنجلترا < البرتغال ⟸ ميزة مطلقة لانجلترا في إنتاج النسيج

2- كلفة الخمر في البرتغال < انجلترا ⟸ ميزة مطلقة للبرتغال في إنتاج الخمر

و بتعبير آخر :

النفقة المطلقة لإنتاج النسيج في انجلترا أقل منها في البرتغال و العكس صحيح بالنسبة للخمر. أي ان كمية الموارد المبذولة واللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الخمر هي أقل من تلك اللازمة لإنتاج ذلك القدر في انجلترا والعكس صحيح بالنسبة للنسيج، وهكذا يؤدي تخصص انجلترا في انتاج النسيج وتخصص البرتغال في انتاج الخمر إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين، و زيادة الناتج الكلي بينهما، وبالتالي قيام التجارة بين الدولتين و لصالحهما معا،

[4] P.Drucker,**The charged World Economy**. Foreign Affairs, Spring- 1986, p 308.

من الواضح أن نظرية سميث في الميزة المطلقة صحيحة إلا انها لا تذهب بعيدا في شرح التجارة الدولية ليأتي ريكاردو بعده ليفسر مجمل التجارة الدولية بقانونه عن الميزة النسبية.[5]

ب-**نظرية النفقات النسبية لدفيد ريكاردو:**

يرى ريكاردو أنه من مصلحة كل دولة أن تتخصص في السلعة التي يكون تفوقها فيها عند أقصى حده ، أو التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها . على أن تحصل على ما يلزمها من السلعة الأخرى التي لا تتفوق في إنتاجها عن طريق التجارة الدولية .

في حالة عدم تمتع دولة بأية ميزة نسبية في إنتاج السلعتين ، عليها أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تكون درجة تأخرها في إنتاجها أقل .

النظرية تقوم على تشجيع وتوسيع تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد .

أ – **فرضيات النظرية:**(ضمنية وصريحة) وهي لا تمس جوهر الموضوع بشيء.

1-التبادل بين الدولتين يتم في صورة مقايضة

2- سريان قانون التكاليف الثابتة .

3- سيادة قانون المنافسة الكاملة.

4-تبادل سلعتين بين بلدين .

5-اعتماد قانون القيمة في العمل في التحليل .

6-سهولة انتقال عناصر الإنتاج داخليا وعدم قابليتها للانتقال بين الدول. [6]

---

[5] Drucker, **op cit** , p 312.

[6] السعدي زاير ، **الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق العالمية** ،المستقبل العربي العدد 249، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 ، ص 145.

ب – مضمون النظرية :قدم ريكاردو مثالا عدديا واضحا وبسيطا لشرح نظريته ، فأخذ بلدين انجلترا والبرتغال ، وإفترض أن بإستطاعة أي منهما أن يقوم باستخدام موارده لانتاج سلعتين فقط هما النسيج والخمر فقط وفق المعطيات المبينة في الجدول التالي :

السلعة **البلد**	وحدة نسيج	**وحدة خمر**
انجلترا	100 ساعة عمل	120 ساعة عمل
البرتغال	90 ساعة عمل	**80 ساعةعمل**

هذه الأرقام توضح :

- نفقات (تكاليف) الإنتاج مقيمة بوحدات من العمل.
- البرتغال متفوقة على انجلترا في إنتاج السلعتين من حيث الكلفة المطلقة .
- تفوق البرتغال أعظم في إنتاج الخمر عنه في إنتاج النسيج وهذايعني :
  - البرتغال ذات ميزة نسبية في إنتاج الخمر .
  - انجلتر ذات ميزة نسبية في إنتاج النسيج .

بتعبير آخر فإن كلفة الخمر بالنسبة لكلفة النسيج في البرتغال هي أقل عن مثيلتها في انجلترا و كلفة النسيج بالنسبة لكلفة الخمر في إنجلترا هي أقل عن مثيلتها في البرتغال.

كلفة الانتاج المطلقة والنسبية في البلدين قبل التبادل التجاري

البيــان	كلفة الإنتاج (وحدات عمل)	
	انجلترا	البرتغال
النسيج(وحدة)	100	90
الخمر(وحدة)	120	80
كلفة الخمر بالنسبة للنسيج (الكلفة النسبية)	120 = 1.2	80 = 0,88
كلفة النسيج بالنسبة للخمر (الكلفة النسبية)	100 = 0.83 120	90 = 1,12 80

توضيحا لمضمون الجدول فإن ريكردو يفترض أنه في حالة عدم وجود تبادل بين الدولتين فإن :

نسبة تبادل السلعتين في البرتغال هي 8 وحدات من الخمر مقابل 9 وحدات نسيج أي :

وحدة واحدة من الخمر =0.88 وحدة من النسيج .

نسبة تبادل السلعتين في انجلترا وحدة من واحدة من الخمر = 1.2 وحدة من النسيج :

أما في حالة قيام التجارة بين الدولتين فإن :

البرتغال تطالب بأكثر من 88 وحدة نسيج مقابل كل 100وحدة من الخمر.

أما انجلترا تقبل بتصدير أقل من 120 وحدة نسيج مقابل كل 100وحدة من الخمر.

وعليه فكل نسبة تبادل تتراوح بين 0.88 و1.2 وحدة من النسيج لقاء وحدة واحدة من الخمر تمثل ربحا لكلتا الدولتين.

قدمنا سابقا إمكانية قيام التجارة بين دولتين في حالة تفوق إحداهما في إنتاج إحدى السلعتين، و ان تلك التجارة الدولية تعود بالفائدة على الدولتين.

يمكن أن تتم تجارة دولية بين دولتين في حالة تفوق كل من الدولتين في إنتاج إحدى السلعتين.

و لكي تقدم صورة متكاملة عن النظرية يمكن الإشارة إلى ان هناك حالة من حالات الفروق النسبية في تكاليف الإنتاج، لا تصلح مطلقا كأساس لقيام التجارة الدولية، تلك هي حالة الفروق المتساوية في تكاليف الإنتاج.

على ضوء ما سبق يتم التخصص والتبادل التجاري بين دولتين كلما كانت النفقة النسبية (المقارنة) للسلعتين في أحدهما مختلفة عن النفقة النسبية للسلعتين في الأخرى. وهذا يعني أنه من أجل قيام التخصص والتجارة المتبادلة الميزة بين دولتين لا بد من توفر شرط ضروري و كاف واحد وهو وجود ،اختلاف بين هذين البلدين في النفقة النسبية لإنتاج السلعتين موضوع التجارة فيهما.[7]

[7] السعدي ، **مرجع سابق** ، ص 147.